من آراء النحويين.. دراسة نقدية تحليلية

د.عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي

أستاذ النحو المشارك في كلية الآداب – جامعة إب

Abstract

This study presents some opinions of the Arab syntacticians in three syntactic issues: i) the analysis of the Arabic sentence initiated by a descriptive constituent, preceded by negation or interrogation, which is in turn predicated to dual or plural, ii) accounting for the Accusative Case of the noun after kaan and its sisters, and iii) accounting for the Accusative Case of the noun after ?inna and its sisters. In so doing, the researcher critically presents his own perspectives on such opinions.

مجلة القلم

(علميّة – دوريّة – محكّمة)

الرقم الدولي

(ISSN 2410-5228)

تصدر عن جامعة القلم

للعلوم الإنسانية والتطبيقية

مدينة إب

الجمهورية اليمنية

www.alkalm.net

ملخص البحث

يتناول هذا البحث آراء النحويين، في ثلاث مسائل نحوية، وهي: تحليل الجملة المصدرة بالوصف، المسبوق بنفي أو باستفهام، المسند إلى مثنى أو جمع، تحليلا نحويًّا، وتفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها، ونصب الاسم المسند إليه بعد (إنَّ) وأخواتها، كما يتضمن رأي الباحث في كل مسألة من تلك المسائل، بعد ذكر ما يراه في نقد تلك الآراء، وبيان الأسباب التي دفعتهم إليها.

المقدمة

مشكلة البحث:

يعتقد كثير من طلبة العلم، أن آراء النحويين في تفسير الظواهر اللغوية في لغتنا العربية كلها صائبة، وهذا الاعتقاد سببه أنهم يخلطون بين اللغة بنظامها الثابت، وآراء النحويين في تفسير ما فيها من الظواهر التركيبية، ويعتقدون أن آراء النحويين هي اللغة ذاتها، وأننا نحن - العرب - نتعلمها منهم. ولهذا جاء هذا البحث ليثبت أن اللغة بنظامها المعروف شيء، وأن آراء النحويين في تفسير ما فيها من الظواهر شيء آخر، وأن اللغة ثابتة، وتكتسب اكتسابًا، وأما آراء النحويين فمتحولة، ومنها ما هو مقبول، ومنها ما ليس بمقبول، ويمكن الوصول إلى غيره.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث فيما تضمنه من نقد آراء النحويين في تحليل الجملة المصدرة بالوصف، المسبوق بنفي أو باستفهام، المسند إلى مثنى أو جمع، وتفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها، والاسم المسند إليه بعد (إنَّ) وأخواتها، وبيان الأسباب التي تقف وراء ذهابهم إلى ما ذهبوا إليه في ذلك، وما خلص إليه الباحث في تفسير تلك المسائل، تفسيرًا مغايرًا لما ذهب إليه النحويون.

خطة البحث:

يتكون هذا البحث من ثلاثة مطالب، وهي على النحو الآتي: المطلب الأول بعنوان (تحليل الجملة المصدرة بالوصف المسبوق بنفي أو باستفهام)، ويتناول رأي النحويين في تحليل هذه الجملة تحليلا نحويًا، عرضًا ونقدًا، وبيان ما يراه الباحث في تحليلها نحويًا. والمطلب الثاني بعنوان (تفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها) ويتناول آراء النحويين في تفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها،

عرضًا ونقدًا، وبيان رأي الباحث في تفسير ذلك. والمطلب الثالث بعنوان (تفسير نصب الاسم المسند إليه بعد (إن) وأخواتها)، ويتناول آراء النحويين في تفسير نصب الاسم المسند إليه بعد (إنَّ) وأخواتها، عرضًا ونقدًا، وبيان رأي الباحث في تفسير ذلك. ثم ختم البحث بخاتمة، تضمنت أهم نتائجه، تلتها قائمة بالمصادر والمراجع.

المطلب الأول: تحليل الجملة المصدرة بالوصف المسبوق بنفي أو باستفهام:

أولاً: آراء النحويين:

الجملة الإسنادية تقوم في بنائها على أساس علاقة الإسناد، وعلاقة الإسناد لا تكون إلا بين طرفين مختلفين؛ هما المسند إليه وهو المخبر عنه، والمسند وهو المخبر به عن المسند إليه، ويستحيل أن تكون بين مسند إليه ومسند إليه، أو بين مسند ومسند.

بيد أن النحويين غضوا الطرف عن هذه الحقيقة اللغوية، إذ ذهبوا في تحليلهم جملتي (أقائم الزيدان، وما مضروب الزيدون) وأمثالهما تحليلا نحويًا، إلى أن الوصف المعتمد على نفي أو استفهام مبتدأ، وقالوا عن الاسم المرفوع بعده: فاعل في الأولى، سد مسد الخبر، ونائب عن الفاعل في الثانية، سد – أيضًا – مسد الخبر [1]. ومعلوم أن المبتدأ هو مسند إليه، وأن الفاعل أو نائب الفاعل هو مسند إليه أيضًا، وكلٌّ منهما يحتاج إلى ما يسند إليه، ويخبَر به عنه، وهو المسند، فكيف يمكن أن يكون الإسناد بين مسند إليه ومسند إليه، أو بين مخبر عنه ومخبر عنه؟ إن هذا التحليل يقودنا إلى افتراض أحد أمرين؛ فإما أن هاتين الجملتين وأمثالهما خارجتان عن النظام اللغوي في العربية من حيث المبنى، ومن ثم لا معنى لهما، وإما أن النحويين لم يوفقوا فيما ذهبوا إليه في تحليلهما. فأما الافتراض الأول فمردود، لأن المعنى متحقق في الجملتين، وهذا يعني سلامة المبنى فيهما، وأنهما سليمتان لغويًّا مبنى ومعنى. ولم يبق سوى الافتراض الثاني؛ وهو أن النحويين لم يوفقوا فيما ذهبوا إليه في تحليلهما. إذًا لم يوفق النحويون في تحليلهم هاتين الجملتين وأمثالهما، وقد دفعهم إلى ذلك حرصهم على وجوب المطابقة العددية بين المبتدأ والخبر، فلما رأوها غير متحققة في مثل الجملتين السابقتين، ذهبوا إلى عد الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أو نائب فاعل سد مسد الخبر، والدليل على ذلك أنهم – إذا تحققت المطابقة في الإفراد، كما في قولك: أقائم زيد؟ – يجوزون كون الوصف خبرًا مقدمًا، وما بعده مبتدأ مؤخر، وأما إن تحققت في التثنية والجمع كما في قولك: أقائمان الزيدان، أو: ما قائمون الزيدون، فإنه يتعين في رأيهم أن يكون الوصف خبرًا مقدمًا، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر [2].

هذا وقد حاول بعض المحدثين تحليل هذه الجمل تحليلا آخر، فقد ذهب الدكتور تمام حسان إلى "أن إعراب الوصف لا ينبغي أن يكون بدعوى أنه مبتدأ، وإنما يكون بأنه صفة فاعل أو مفعول.. إلخ. كما

نصف الفعل في الإعراب بأنه فعل ماض أو مضارع.. إلخ" (٣). وتابعه في هذا الدكتور محمد حماسة عبداللطيف (٤). وعلى هذا يبقى ما بعد الوصف على إعرابه القديم، وربما يريد أن يعرب فاعلاً، إذا كان الوصف اسم فاعل، أو نائبًا عن الفاعل، إذا كان الوصف اسم مفعول، على أن لا يذكر أنه سد مسد الخبر، إذ لا يوجد على رأيه هنا مبتدأ. وهذا الرأي غير مقبول، لعدم وجود موقع إعرابي متعارف عليه في النحو العربي يسمى صفة فاعل أو مفعول. وأما الدكتور مهدي المخزومي فقد ناقض نفسه، إذ يقول: "أما قولنا: أقائم الرجلان، أو قائم الرجلان، فرفعه لا يعني شيئًا، ولا دلالة له على معنًى إعرابي يقتضي الرفع. ولهذا كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريون، وأنه مبتدأ سد فاعله مسد خبره. لأنه لا يكون مبتدأ بحال. لأنه إذا كان مبتدأ كان مسندًا إليه، ولا يصح القول بأنه مسند إليه، لأنه مسند أبدًا ، والمسند إليه هو ما بعده من مرفوع" (٥). ففي بداية كلامه ينفي أن يكون رفع الوصف دالا على معنًى إعرابي، وفي آخره يقر بأنه لا يكون إلا مسنًدا أبدًا !!

ويرى الصعيدي أن يعرب (قائم) في قولنا: أقائم الزيدان، اسم فاعل مرفوع، لتجرده من العوامل، والزيدان فاعل. وحجته أن الوصف ليس بمبتدأ، لأنه مسند، وأن الفاعل لا يمكن أن يسد مسد الخبر، لأنه مسند إليه، والخبر مسند (٦). وهذا الرأي مردود، لعدم وجود موقع إعرابي يسمى اسم فاعل، أو اسم مفعول. هذا فضلا عن أن الصعيدي لم يثبت على رأيه هذا، فلم يلبث أن ذهب إلى أن الوصف يعرب خبرًا مقدمًا، والمرفوع بعده مبتدأ، وعد هذا الإعراب أولى من الإعراب السابق (٧). وهذا الرأي هو الصواب، وهو الرأي الذي يتبناه الباحث. وهناك إعراب آخر لأحد المحدثين، وهو يوسف الحمادي، إذ يرى أن يقال في إعراب الوصف المشتق: إنه مسند مرفوع في معنى الفعل، ويقال في إعراب المرفوع بعده إنه مسند إليه مرفوع في معنى الفاعل، إن كان الوصف اسم فاعل، فإن كان الوصف اسم مفعول، فهو بمعنى نائب الفاعل (٨). ولو أنه اكتفى بذكر المسند والمسند إليه، من دون ذكر معنى الفعل، ومعنى الفاعل أو نائب الفاعل، لكان قد أصاب.

ثانياً: رأي الباحث:

والذي يراه الباحث هو أن الوصف المسبوق بنفي أو باستفهام مسند، والاسم المرفوع بعده مسند إليه، سواء طابقه في العدد كقولك: أقائم زيد، وما قائم زيد، أو لم يطابقه، كما في قولك: أقائم الزيدان، أو قولك: ما مضروب الزيدون. لأن إهدار المطابقة العددية في هاتين الجملتين وأمثالهما أمر واجب، قياسًا على الفصيح الشائع من كلام العرب، وذلك لأن الوصف هو في معنى الفعل (٩)، والفعل في الفصيح الشائع من كلام العرب – باستثناء بني الحارث بن كعب (١٠) – إذا تقدم على الاسم الذي أسند إليه، وكان هذا الاسم مثنًى أو جمعًا، وجب فيه إهدار المطابقة (١١)، فتقول: قام

الناس، ويقوم الرجلان، وقامت الهندات. فلما كان الوصف المسبوق بنفي أو باستفهام في معنى الفعل، عومل معاملته حال تقدمه على الاسم المثنى أو الجمع، فأهدرت فيه مطابقته ما بعده عدديًا، تمامًا كما أهدرت في الفعل المتقدم، فإن تأخر وجب أن تعود إليه، مثله في ذلك مثل الفعل. هذا هو سبب إهدار المطابقة، أما سبب تقديم الوصف المسبوق بنفي أو باستفهام – وهو مسند – على المسند إليه، فهو اتصاله بما له الصدارة، إذ المعروف أن النفي والاستفهام لا يكونان إلا للحدث، أو عنه، فلا ينفى إلا الحدث، ولا يستفهم إلا عن الحدث، والوصف في قولك: أقائم الزيدان، وما قائم الزيدان، هو في معنى الفعل، "ألا ترى أن المعنى: أيقوم الزيدان، وما يقوم الزيدان؟" (١٢)، فلما كان الأمر كذلك قدم – هنا – المسند على المسند إليه.

المطلب الثاني: تفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها:

أولاً: آراء النحويين:

سبق الحديث عن علاقة الإسناد التي تقوم على أساسها الجملة الإسنادية، وأنها لا تكون إلا بين طرفي الإسناد وهما المسند إليه والمسند، وهنا ينوه الباحث إلى أن المسند إليه لا يكون إلا اسمًا، أو ما كان في معناه، ومؤولا به، كالمصدر المؤول في قوله تعالى: ﴿وأن تصوموا خير لكم﴾ {البقرة: ١٨٤}. أو الجملة وما عطف عليها، مثل قولك: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله، أول ركن من أركان الإسلام.. فالمصدر في الآية في معنى صيامكم، والجملة وما عطف عليها وما أخبر به عنهما في معنى قولك: الشهادتان أول ركن.. إلخ. وقد يكون المسند إليه جملة من غير تأويل، وذلك إذا كانت الجملة الواقعة كذلك هي وما أسند إليها في معنى واحد، كما في قولك: حسبي الله نطقي. ولا يقع الفعل الدال على معناه مسندًا إليه البتة، إلا إذا فقد دلالته على معنى الحدث والزمن، وتجرد منها، وأصبح مجرد لفظ من الألفاظ، أو كلمة من الكلمات، فإنه يقع مسندًا إليه، بوصفه لفظًا أو كلمة، ويخبر عنه – حينها – بالمسند، وذلك فيما يعرف بالإعراب على الحكاية، كما في قول المعرب: ذهب فعل ماض. فـ(ذهب) – في قول المعرب هذا – مسند إليه، و(فعلٌ) مسند. وهذا مما يقر به النحويون (١٣)، لأن الإخبار لا يمكن أن يكون عن الفعل الدال على الحدث والزمن، وإنما يكون عن الذات أو الجثة، أما المسند فقد يكون فعلا، وقد يكون اسمًا، وقد يكون جملة أو شبه جملة. وعلى الرغم من أن كل ما ذكر مسلم به لدى النحويين، إلا أنهم قد ناقضوا أنفسهم في ذلك، حينما ذهبوا إلى عد الاسم المنصوب بعد (كان) وأخواتها خبرًا لها، مع اعتقاد الباحث بعلمهم أنه حال، ويبدو للباحث أن الذي قادهم إلى ذلك أنهم رأوا مخالفة هذا الاسم لما وضعوا للحال من الحدود، فالحال عندهم فضلة، يمكن الاستغناء عنها، من دون أن يختل المعنى (١٤)، وهذا الأمر لا ينطبق على الاسم

المنصوب بعد (كان) وأخواتها، فهو ملازم لطرفي الإسناد، ولا يمكن الاستغناء عنه، إذ لا يتم المعنى إلا به، ولما وجدوا أنفسهم عاجزين عن تفسير ملازمة الحال هنا، ومن ثم الإقرار بأن الحال قد يلازم طرفي الإسناد بعد (كان) وأخواتها، ولا يمكن الاستغناء عنه، رأوا أنه من السهل عليهم أن يقولوا: إن هذه الأفعال تدخل على الجملة الاسمية، ومن ثم تنسخ حكم الخبر من الرفع إلى النصب، ويصبح خبرًا لها، والمرفوع قبله اسم لها ! وقولهم هذا ليس صوابًا، لأن قولك: كان محمد معلمًا، هو كقولك: جاء محمد معلمًا. فهل يمكن القول: إن (جاء) دخلت على ما أصله المبتدأ والخبر – وهو: محمدٌ معلمٌ – ثم نسخت حكم الخبر من الرفع إلى النصب، وأصبح خبرها، والمرفوع قبله اسمها؟ من الواضح أن الاسم المنصوب في الجملتين حال، جاء ذكره في كلٍّ منهما في سياق جملة إسنادية أسند فيها الفعل إلى الاسم؛ غير أنه يمكن الاستغناء عنه بعد (جاء)، لتمام دلالتها على الزمن والحدث المقيد وهو المجيء، ولا يمكن ذلك بعد (كان)، لنقصان دلالتها، فهي لا تدل من جهة الحدث إلا على الكون العام، وتحتاج إلى ما يقيد هذه الدلالة، فكان لا بد من ملازمة الحال لها، لإتمام ذلك النقص. وما قيل في (كان) يقال في باقي أخواتها – باستثناء ليس – فــ"(صار) يفيد الدلالة على التحول، دون تعيين، وتقييد لذلك التحول، و(بات) يفيد الدلالة على المبيت المطلق، غير المعين، وغير المقيد، و(ما زال، وما دام، وما فتئ، وما برح، وظل) تفيد الدلالة على الاستمرار، دون تعيين، وتقييد لذلك الاستمرار، و(أمسى، وأصبح) يفيدان الدلالة على الإمساء والإصباح، دون تعيين، وتقييد لذلك الإمساء، وذلك الإصباح. ولهذا احتاجت هذه الأفعال إلى ذكر الاسم المنصوب بعدها – وهو الحال – لتعيين وتقييد ما تدل عليه من الأحداث، ولعل تسميتها بالناقصة كان لهذا السبب" (١٥).

ثانياً: رأي الباحث:

يرى الباحث أن الاسم المنصوب بعد هذه الأفعال "ليس بمسند، وليس خبرًا لــ(كان) وأخواتها، لأن الأفعال لا يخبر عنها، أو يسند إليها، بل هي التي تسند إلى الأسماء. ولم تنصبه تلك الأفعال، وإنما هو اسم يبين حال المسند إليه، ولهذا نصب، لأنه ليس داخلا في إسناد، أو في إضافة ... وأما الاسم المرفوع بعدها فهو مسند إليه، وكل فعل منها هو المسند" (١٦). وقد كان بعض الكوفيين موفقين حينما عدوه حالا (١٧)، إلا أنهم لم يبينوا سبب ملازمته، وعدم الاستغناء عنه بعد هذه الأفعال. هذا ما يخص ما ذكر من هذه الأفعال، وأما (ليس) فهو – في رأي الباحث – "حرف، وليس فعلا، لأنها لا تفيد سوى النفي، ولا تدل عل حدث أو زمن، فهي ليست من أخوات (كان) ويرى أن المرفوع بعدها مسند إليه، وأما المنصوب فهو مسند، لكنه نصب ولم يرفع، لأنه ليس هو المسند إليه في المعنى" (١٨). وهذا هو معنى قول الكوفيين: إن الخبر ينصب على الخلاف لمخالفته المبتدأ في المعنى (١٩)، وهو كذلك

ما قصده سيبويه حينما ذهب إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، إذا كان هو هو [٢٠]. إذ يفهم من ذلك أنه يرى أن خبر المبتدأ ينصب إذا غاير المبتدأ في المعنى.

المطلب الثالث: تفسير نصب الاسم المسند إليه بعد (إنَّ) وأخواتها:

أولاً: رأي النحويين:

الحرف في رأي النحويين قسم من أقسام الكلم، لا يظهر معناه إلا مع غيره، ومنه ما يسميه النحويون الحروف الناسخة، ويعنون بذلك (إنَّ) وأخواتها، التي تدخل في رأيهم على الجمل الاسمية، ومن ثم تنسخ حكم المبتدأ من الرفع إلى النصب، ولذلك وصفوها بالناسخة، ووصفوا في تحليلهم النحوي هذا الاسم المنصوب بعدها بأنه اسم لها، ثم وصفوا الاسم المرفوع بعده بأنه خبر لها، وهنا بان خطأ تحليلهم، إذ كيف يقولون عنه: إنه خبر للحرف، وهل الحرف مما يخبر عنه؟ هل الحرف يقع مسندًا إليه حتى يوصف الاسم المرفوع بأنه خبر له؟ وهل النحويين لم يدركوا خطأ هذا القول؟ إن الباحث يعتقد أنهم يدركون ذلك، ولكنهم لم يجدوا تفسيرًا لنصب المسند إليه بعد دخول الحرف، غير القول بأنه اسم لهذا الحرف الذي نصبه، بعد أن نسخ حكمه الذي يستحقه وهو الرفع، ومن ثم قادهم ذلك إلى القول عن الاسم المرفوع بعده: إنه خبر لهذا الحرف الناسخ!

ثانياً: رأي الباحث:

يرى الباحث أن الاسم المنصوب بعد هذه الحروف ليس اسمًا لها، "وليست هي الناصبة له. وإنما هو مسند إليه وكان حقه الرفع... إلا أنه نصب لوقوعه في موقع ضمير النصب، لأن هذه الحروف لا تدخل على ضمير الرفع، فلا يقال: إنَّ هو، إنَّ أنت، إنَّ هي.. إلخ. بل يقال: إنَّه، إنَّك، إنَّها.. إلخ. فـــ(محمدًا) في قولك: إنَّ محمدًا ناجح، منصوب لوقوعه في موقع ضمير النصب، وهو في الأصل مسند إليه، لأن الأصل في هذا التركيب كان هكذا: محمد إنَّه ناجح. إذ القصد تأكيد نجاح محمد، بعد إسناده إليه. إلا أن العرب أرادوا الإيجاز، فتوسعوا في ذلك، فقدموا وأخروا، وحذفوا ضمير النصب، ووضعوا الاسم مكانه، وعاملوه معاملته. والدليل على صحة رأي الباحث، أن هذه الحروف إذا امتنع دخولها على ضمير النصب، ودخلت على ضمير الرفع، يرفع المسند إليه بعدها، وذلك حينما تتصل بها (ما)، كما في قولك: إنما محمد ناجح. إذ تقول: إنما هو ناجح ... ومما يدل – أيضًا – على صحة رأي الباحث، هو أن الاسم يرتفع بعد (إنَّ) إذا خففت، وذلك لأنها لا تدخل حينها إلا على ضمير الرفع، ولا تدخل على ضمير النصب، إذ تقول: إنْ هو، لكنْ هو.. إلخ. ولا يصح أن تقول: إنْه ولكنْه، بتسكين النون فيهما... وعليه فإن الاسم المنصوب بعد هذه الحروف، ليس منصوبًا بها، ولا هو منصوب على التوهم كما يرى الأستاذ إبراهيم مصطفى، كما إنه ليس منصوبًا لعدم وقوعه مسندًا إليه

بذاته كما يرى الجواري. بل هو مسند إليه، وكان حقه الرفع، إلا أنه لا يرفع، بل ينصب، لوقوعه في موقع ضمير النصب، بعد تطور التركيب، وإحلال الاسم محل الضمير، طلبًا للإيجاز"[٢١]. وعليه – أيضًا – فإن الاسم المرفوع بعده ليس خبرًا للحرف الناسخ، ولم تعمل فيه هي الرفع، وإنما هو مسند إلى هذا الاسم المنصوب؛ أي: هو خبر عنه، ولذلك رفع.

الخاتمة

يصل البحث في خاتمته إلى ذكر أهم النتائج التي تضمنها، وهي على النحو الآتي:

١– لم يوفق النحويون في ذهابهم إلى ما ذهبوا إليه في تحليل الجملة المصدرة بالوصف المسبوق بنفي أو باستفهام، وفي تفسير نصب الاسم المسند بعد (كان) وأخواتها، ونصب المسند إليه بعد (إنَّ) وأخواتها.

٢–الإسناد في العربية هو علاقة معنوية تبنى على أساسها الجملة الإسنادية، وتقوم بين طرفين مختلفين؛ هما المسند إليه والمسند، ولا يمكن أن تقوم بين مسند ومسند، أو بين مسند إليه ومسند إليه.

٣–الجملة المصدرة بالوصف المسبوق بنفي أو استفهام، والمتلو بمثنى أو جمع، هي جملة إسنادية محولة من معنى الإخبار إلى معنى النفي أو الاستفهام، والوصف فيها مسند مقدم بسبب ارتباطه بما له الصدارة، وما بعده مسند إليه، وأهدرت فيه المطابقة العددية لما أسند إليه في الفصيح الشائع، لأنه في معنى الفعل، فعومل معاملته.

٤–الجملة المصدرة بـــ(كان) أو إحدى أخواتها هي جملة إسنادية أصلية إخبارية، أسند الفعل فيها إلى الاسم المرفوع بعده، وأما الاسم المنصوب فهو حال، إلا أنه حال ملازم لهذه الأفعال، بسبب نقصانها في الدلالة على الحدث.

٥–الجملة المصدرة بـــ(إنَّ) أو إحدى أخواتها هي جملة إسنادية محولة، والاسم المنصوب فيها هو مسند إليه، وكان حقه الرفع، إلا أنه نصب لوقوعه موقع ضمير النصب، بعد تطور التركيب بالحذف والتقديم.

هوامش البحث

(١) ينظر شرح الكافية الشافية: ١/٣٣١ ، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى. شرح قطر الندى وبل الصدى: ٤٤ ، ١٢١، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ. شرح ابن عقيل: ١/١٨٨ – ١٩١، وينظر: ١/١٩٦. عبدالله بن عبدالرحمن ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

(٢) ينظر شرح الكافية الشافية: ١/٣٣١ ، شرح ابن عقيل: ١/١٩٧ – ١٩٨، حاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٣٩٦. محمد بن علي الصبان ، تحقيق طه عبدالرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، (د . ت) .

(٣) القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري (بحث) : ٢٨ ، الدكتور تمام حسان ، مجلة اللسان العربي ، المجلد الحادي عشر ، الجزء الأول ، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م .

(٤) ينظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث : ٨٦.

(٥) في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٣٩ – ١٤٠ ، الدكتور مهدي المخزومي ،المكتبة العصرية، بيروت.

(٦) ينظر النحو الجديد : ١٤٩، ١٥٠، ١٥١ ، عبدالمتعال الصعيدي ، دار الفكر العربي ، القاهرة.

(٧) ينظر النحو الجديد : ٢٤٩.

(٨) ينظر النحو في إطاره الصحيح : ١١٣.

(٩) ينظر شرح الرضي على الكافية: ١/٢٢٥، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي ، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م . شرح قطر الندى١٢١.

(١٠) ينظر شرح ابن عقيل: ٢/٨٠ .

(١١) ينظر شرح ابن عقيل: ٢/٧٩ ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/٣٨٩. أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني ، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

(١٢) شرح قطر الندى: ١٢١،

(١٣) ينظر همع الهوامع: ١/٥٢. جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

(١٤) ينظر شرح الكافية الشافية: ٢/٢٩٣ ، شرح قطر الندى: ٢٣٤ ، شرح ابن عقيل: ٢/٢٤٣.

(١٥) الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ٥٨ – ٥٩ ، عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي، دار اليازوري ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٥م.

(١٦) الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ٥٨ – ٥٩.

(١٧) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/٨٢١. كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري ، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م. وتابعهم في هذا الرأي من المحدثين مهدي المخزومي، ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه: ١٨٢، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٣٢ ، الدكتور مهدي المخزومي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

(١٨) ينظر الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ٥٧.

(١٩) ينظر الإنصاف: ١/٢٤٥. وتابعهم في ذلك مهدي المخزومي، ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه: ٢٥٠، في النحو العربي قواعد وتطبيق: ١٤٧.

(٢٠) ينظر كتاب سيبويه: ١/٣٦٥، ٢/١١٨، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى ، (د . ت) .

(٢١) الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين: ٥٤ – ٥٦. وينظر إحياء النحو : ٧٠ ، إبراهيم مصطفى ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٥٩م . نحو التيسير: دراسة ونقد منهجي ٨٨، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م ، نحو المعاني: ٤٧ ، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ٢٠٠٦م .

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الكتب الأخرى:

١- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، (ت: ١٩٦٢م) مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٥٩م.

٢- الإضافة النحوية رؤية جديدة في تفسير الإعراب والبناء والتنوين، عبدالله أحمد بن أحمد الشراعي، دار اليازوري، عمان، الأردن، ٢٠١٥م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، (ت: ٥٧٧هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الرابعة، ١٣٨٠هـ = ١٩٦١م.

٤- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، (ت: ١٢٠٦هـ) تحقيق طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د . ت).

٥- شرح ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، ١٤٠٠هـ = ١٩٨٠م.

٦- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى الأشموني (ت: ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

٧- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت: ٦٨٦هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبدالعال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ = ٢٠٠٠م.

٨- شرح قطر الندى وبل الصدى، أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف بن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، القاهرة، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ.

٩- شرح الكافية الشافية، أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى.

١٠- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، الدكتور محمد حماسة عبداللطيف، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

١١- في النحو العربي قواعد وتطبيق، الدكتور مهدي المخزومي، (ت: ١٩٩٣م) مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٨٦هـ = ١٩٦٦م.

١٢- في النحو العربي نقد وتوجيه، الدكتور مهدي المخزومي، (ت: ١٩٩٣م) المكتبة العصرية، بيروت.

١٣- كتاب سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت: ١٨٠هـ) تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، (د . ت).

١٤- النحو الجديد، عبدالمتعال الصعيدي، دار الفكر العربي، القاهرة.

١٥- النحو في إطاره الصحيح، يوسف الحمادي، مكتبة مصر، ١٩٩٠م.

١٦- نحو التيسير دراسة ونقد منهجي، الدكتور أحمد عبدالستار الجواري، (ت: ١٩٨٨م) مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

١٧- نحو المعاني، أحمد عبدالستار الجواري، (ت: ١٩٨٨م) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٦م.

١٨- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت: ٩١١هـ) تحقيق عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

ثالثاً: البحوث:

١- القرائن النحوية وإطراح العامل والإعرابين المحلي والتقديري، الدكتور تمام حسان، (ت: ٢٠١١م) مجلة اللسان العربي، المجلد الحادي عشر، الجزء الأول، ١٣٩٤هـ = ١٩٧٤م.